

أماطت صحيفة "الجارديان" البريطانية اللثام عن تقرير يؤكد أن واردات الاتحاد الأوروبي من المغتصبات الصهيونية في الضفة الغربية تزيد بمقدار 15 ضعفاً عن وارداته من المنتجات الفلسطينية، وذلك على الرغم من إدانته الثابتة لسياسة "الاستيطان الإسرائيلية" باعتبارها غير قانونية بموجب القانون الدولي.

وقالت الصحيفة: "استناداً للأرقام التي قدمتها إسرائيل للبنك الدولي، فإن القيمة المقدرة لإيرادات الاتحاد الأوروبي من المستوطنات هي 300 مليون دولار سنوياً، مقابل أقل من 20 مليون دولار هي قيمة الواردات من المنتجات الفلسطينية".

وأوضح تقرير "مقايضة السلام"، الذي نشرته 22 منظمة في جميع أنحاء أوروبا الكيفية التي تستخدمها الدول الأوروبية في دعم وترسيخ المغتصبات الصهيونية غير القانونية، مشيراً إلى أنه مع وجود أكثر من أربعة ملايين فلسطيني وأكثر من 500 ألف "مستوطن إسرائيلي"، فهذا يعني أن واردات الاتحاد الأوروبي من كل "مستوطن" تزداد مائة مرة عن كل فلسطيني.

وتشمل تلك الواردات منتجات زراعية كالتمر والعنب والأفوكادو والحمضيات ومستحضرات التجميل وغيرها. وقال التقرير إن الكثير من البضائع التي يتم إنتاجها في المستوطنات يكتب عليها بشكل مضلل "صنع في إسرائيل". ويدعو التقرير تجار الجملة والتجزئة إلى التوضيح الأدق لجهة الإنتاج للسماح للمستهلكين باتخاذ قرارات مستنيرة. ونقلت الصحيفة عن ويليام بيل، من منظمة كريستيان أد بربيطانيا وأيرلندا، إحدى المنظمات، التي شاركت في التقرير، قوله: "أوروبا تقول إن المستوطنات غير شرعية وفقاً للقانون الدولي، لكن لا تزال تقوم بالتجارة معها". وأضاف: "يشارك المستهلكون في هذا الظلم عن غير عمد بشراء منتجات مكتوب عليها بشكل غير صحيح أنها قادمة من إسرائيل في حين أنها قادمة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 31/10/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com